

أوراق عمل في مادة :

تاريخ الأردن ف (٢)

لجميع فروع الثانوية العامة

اختبر نفسك (وسمّع المادة)

(ضع دائرة)

(أكمل الفراغ)

(صح وخطأ)

(أسئلة عدد بإجابات قصيرة)

إعداد :

أ. حسين المسالمة

لعام ٢٠٢٠ م – خطة ٢٠٢٠ م

للوحدة الخامسة : السلطات الدستورية

فصل ثانى (٢٠١٩ / ٢٠٢٠ م) (جيل ٢٠٠٢ م)

الرقم	الحدث	
١	المؤسسات الدستورية في الأردن :	التنفيذية والتشريعية والقضائية
٢	تتكون السلطة التنفيذية في الأردن من مكونين رئيسين هما :	مؤسسة العرش / ومجلس الوزراء (الحكومة)
٣	يطلق لقب الحكومة على :	مجلس الوزراء
٤	مؤسسة يمثلها ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، هي :	مؤسسة العرش
٥	جاء في المادة (٢٨) من الدستور الأردني أن :	العرش وراثي في أسرة الملك عبدالله الأول ، وتكون في الذكور من أبنائه
٦	جاء في المادة (٢٨) من الدستور الأردني أن عرش المملكة الأردنية الهاشمية وراثي في أسرة الملك :	عبدالله الأول ابن الحسين
٧	رقم مادة الدستور الأردني التي تنص أن عرش المملكة الأردنية الهاشمية وراثي في أسرة الملك عبدالله الأول ابن الحسين مؤسس المملكة الأردنية :	٢٨
٨	من الأسس التي جاءت في المادة (٢٨) من الدستور الأردني أن ولاية الملك تنتقل من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه سناً ثم إلى :	أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر / وهكذا طبقة بعد طبقة
٩	من الأسس التي جاءت في المادة (٢٨) من الدستور الأردني أنه إذا لم يكن لمن له ولاية الملك عقب تنتقل إلى :	أكبر إخوته / وإذا لم يكن له إخوة ، فإلى أكبر أبناء إخوته ، وهكذا حسب الترتيب
١٠	قيادة القوات المسلحة فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة من الصلاحيات التي يمارسها :	الملك
١١	تعيين رئيس مجلس الوزراء والوزراء من الصلاحيات التي يمارسها :	الملك
١٢	تعيين رئيس مجلس الأعيان وأعضائه من الصلاحيات التي يمارسها :	الملك
١٣	تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات ومدير الدرك ، وإنهاء خدماتهم من الصلاحيات التي يمارسها :	الملك
١٤	اختيار ولي العهد وتعيين نائب الملك من صلاحيات :	الملك
١٥	إصدار ألقاب الشرف ، ومنح الأوسمة والرتب العسكرية من صلاحيات :	الملك
١٦	إبرام المعاهدات والاتفاقيات وإعلان الحرب والسلم من صلاحيات :	الملك
١٧	المصادقة على القوانين بعد إقرارها من مجلس الأمة من صلاحيات :	الملك
١٨	الدعوة إلى إجراء الانتخابات النيابية ، ودعوة مجلس الأمة للاجتماع ، وافتتاحه وتأجيله وحله من صلاحيات :	الملك

ورقة عمل لمادة تاريخ الأردن تسهل على الطالب حل سؤال (ضع دائرة)
للوحدة الخامسة : السلطات الدستورية
فصل ثاني (٢٠١٩ / ٢٠٢٠ م) (جيل ٢٠٠٢ م)

١٩	صاحبة الولاية العامة على شؤون الدولة كافة ، هي :	الحكومة
٢٠	المدة الزمنية التي يتقدم بها مجلس الوزراء ببيانه الوزاري لمجلس النواب للحصول على الثقة ، هي :	شهر
٢١	خطة عمل الحكومة بناءً على كتاب التكليف السامي الذي وجهه إليها جلالة الملك وتتعهد الحكومة بتنفيذه في مدة ولايتها وتُسأل من مجلس النواب عن التزامها بتنفيذه ، هو مصطلح يطلق على :	البيان الوزاري
٢٢	رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام :	مجلس النواب
٢٣	كل وزير مسؤول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته أمام :	مجلس النواب
٢٤	يتعين على الحكومة للبقاء في السلطة الحصول على ثقة :	مجلس النواب
٢٥	يتعين على الحكومة للبقاء في السلطة الحصول على ثقة مجلس النواب بناءً على :	البيان الوزاري الذي تقدمه
٢٦	من أسباب تغيير الحكومات في الأردن إذا رأى جلالة الملك أن الوزارة :	فقدت انسجامها وقدرتها على بذل مزيد من العطاء / أو أنها ارتكبت مجموعة من الأخطاء أفقدتها ثقته وثقة الشعب / أو أن جهودها وتوجهاتها لا يستجيبان لظرف جديد متغير أو سياسة عربية خارجية مستجدة
٢٧	إعداد الموازنة العامة للدولة من مهام :	مجلس الوزراء
٢٨	اقتراح مشاريع القوانين ورفعها إلى مجلس الأمة من مهام :	مجلس الوزراء
٢٩	إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية جميعها من مهام :	مجلس الوزراء
٣٠	تنفيذ السياسة العامة للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي من مهام :	مجلس الوزراء
٣١	ركيزة أساسية للحكم في الدولة الأردنية ، هي :	السلطة التشريعية
٣٢	السلطة التي تناط بالملك ، ومجلس الأمة ، هي :	السلطة التشريعية
٣٣	المجلس الذي يتولى السلطة التشريعية في الأردن هي :	مجلس الأمة
٣٤	أعضاء منتخبين بالاقتراع السري من الشعب بمقتضى قانون انتخاب معمول به وعددهم ضعف عدد مجلس الأعيان ، هم :	مجلس النواب
٣٥	أعضاء يعينهم الملك بإرادة ملكية ولا يتجاوز عددهم بما فيهم الرئيس نصف عدد أعضاء مجلس النواب هو مصطلح يطلق على :	مجلس الأعيان
٣٦	تشريع القوانين المنظمة لحياة الشعب من أبرز اختصاصات :	السلطة التشريعية

السلطة التشريعية	٣٧	إقرار الموازنة العامة من أبرز اختصاصات :
السلطة التشريعية	٣٨	منح الثقة للحكومة من أبرز اختصاصات :
السلطة التشريعية	٣٩	مساعدة الحكومة حول الأمور العامة واستجوابها ومراقبة أداؤها من أبرز اختصاصات :
السلطة القضائية	٤٠	السلطة التي تتولاها المحاكم باختلاف أنواعها / وتصدر أحكامها وفقا للقوانين المعمول بها في المملكة / ومستقلة عن السلطات الأخرى ، هي :
السلطة القضائية	٤١	تطبيق القانون الذي ينظم سلوك الأفراد وعلاقاتهم بالدولة و ببعضهم بعضاً من مهام السلطة :
المجلس القضائي، ويقترن بإرادة ملكية	٤٢	القضاة يُعينون ويُرقون ويُعزلون في المحاكم النظامية بقرار يصدر عن :
السلطة القضائية	٤٣	تطبيق القوانين والأنظمة التي تُحددها السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية من اختصاصات :
السلطة القضائية	٤٤	ضمان الحقوق والحريات التي تقوم على أساس سيادة القانون / والتكامل مع السلطتين التشريعية والتنفيذية من اختصاصات :
السلطة القضائية	٤٥	حماية المجتمع من الجريمة والانحراف / وإحداث التغيير الإيجابي بالصورة التي تتوافق مع أهداف المجتمع وطموحاته من اختصاصات :
السلطة القضائية	٤٦	الفصل بين المتخاصمين / وتحقيق الاستقرار والتوازن داخل المجتمع من اختصاصات :
السلطة القضائية	٤٧	إحداث التغيير الإيجابي بالصورة التي تتوافق مع أهداف المجتمع وطموحاته من اختصاصات :
السلطة القضائية	٤٨	تحقيق الاستقرار والتوازن داخل المجتمع من اختصاصات :
المجلس القضائي الأردني	٤٩	مجلس يمثل قمة هرم السلطة القضائية في الأردن / ويجسد مع مجلس الأمة والوزراء مبدأ الفصل بين السلطات من اختصاصات :
النظامية والخاصة والدينية	٥٠	تقسم المحاكم في الأردن إلى ثلاثة أنواع ، هي :
الشرعية / والطوائف الدينية	٥١	من المحاكم الدينية في الأردن :
الدينية	٥٢	محاكم الطوائف في الأردن مثال على المحاكم :
١٩٢٩م	٥٣	أول مجلس تشريعي شكل في الأردن كان في عام :
خمسة	٥٤	عدد المجالس التشريعية التي شكّلت في الأردن من ١٩٢٩م حتى الاستقلال عام ١٩٤٦م ، هي :

١٩٥٦	٥٥	بدأ الأردن يقطف ثمار التطور الدستوري والنيابي عندما أجريت انتخابات عام :
الرابع	٥٦	المجلس النيابي الذي شهد ظهور أكبر كتلة ائتلافية حزبية هو :
١٩٥٦م	٥٧	تم تشكيل أول حكومة حزبية ائتلافية في الأردن عام :
الحكومة الوطنية	٥٨	تم تشكيل أول حكومة حزبية ائتلافية في الأردن ١٩٥٦ م ، عرفت باسم :
سليمان النابلسي	٥٩	أول حكومة حزبية ائتلافية في الأردن كانت برئاسة :
الرابع	٦٠	المجلس النيابي الذي حصل مرشحو الأحزاب فيه على (٢٦) مقعداً من أصل (٤٠) مقعداً ، هو :
(٢٦) مقعداً من أصل (٤٠) مقعداً.	٦١	شهد المجلس النيابي الرابع ظهور أكبر كتلة ائتلافية حزبية ، حيث بلغ عدد المقاعد التي حصل عليها مرشحو الأحزاب :
١٩٥٦م	٦٢	تم انتخاب المجلس النيابي الرابع عام :
التاسع	٦٣	آخر مجلس نيابي يجمع الضفتين الشرقية والغربية هو :
١٩٦٧م	٦٤	العام الذي جرى فيه انتخاب آخر مجلس نيابي يجمع الضفتين الشرقية والغربية هو :
التاسع	٦٥	المجلس النيابي التي تم انتخابه ب (١٥/نيسان/١٩٦٧م) هو :
التاسع	٦٦	المجلس النيابي الذي تم تمديده أكثر من مرة بعد انتهاء مدته عام ١٩٧١ م هو :
١٩٦٧م - ١٩٨٤م	٦٧	الفترة التي تعطلت فيها الحياة النيابية كانت بين عامين :
١٩٦٧م	٦٨	تعطلت وظيفة السلطة التشريعية والحياة النيابة في الأردن بعد حرب عام :
١٩٧٢م	٦٩	كان مشروع الاتحاد الوطني الأردني عام :
١٩٧٨م - ١٩٨٤م	٧٠	الفترة التي استمر فيها المجلس الوطني الاستشاري كانت بين عامي :
١٩٧٨	٧١	تم تشكيل المجلس الوطني الاستشاري الأردني عام :

للوحدة الخامسة : السلطات الدستورية

فصل ثاني (٢٠١٩ / ٢٠٢٠ م) (جيل ٢٠٠٢ م)

٧٢	مجلس معين بإرادة ملكية ، وبتنسيب من رئيس الوزراء كانت مدته عامين وجاءت تركيبة المجلس ممثلة لشرائح المجتمع هو :	المجلس الوطني الاستشاري
٧٣	الملك الهاشمي الذي أنشئ في عهده المجلس الوطني الاستشاري هو :	الملك حسين بن طلال
٧٤	صدرت الإرادة الملكية بدعوة مجلس الأمة التاسع للاجتماع بدورة استثنائية لتعديل بعض مواد الدستور، ليصبح بالإمكان إجراء انتخابات فرعية لملء المقاعد النيابية الشاغرة بوفاء ثمانية نواب في عام :	١٩٨٤م
٧٥	المجلس النيابي الذي مارس أعماله السياسية من ١٩٨٤ حتى ١٩٨٨م بعد إجراء انتخابات تكميلية لملء المقاعد الشاغرة ، هو :	العاشر
٧٦	حدد الفترة الذي استمر فيها عمل المجلس النيابي العاشر :	١٩٨٤م - ١٩٨٨م
٧٧	العام الذي دعا فيه الملك الحسين بن طلال إلى إجراء انتخابات برلمانية للتعامل مع الأحداث : كالأزمة الاقتصادية، وفك الارتباط مع فلسطين هو:	١٩٨٩م
٧٨	المجلس النيابي الذي يعد انتخابه بداية مرحلة جديدة في مسيرة الديمقراطية الأردنية هو:	الحادي عشر المنتخب عام ١٩٨٩م
٧٩	مدة المجلس الوطني الاستشاري المعين بإرادة ملكية وتنسيب من رئيس الوزراء كانت :	عامين
٨٠	إتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية في صنع القرار من أهداف تشكيل :	المجلس الوطني الاستشاري
٨١	المجلس النيابي الذي تم تشكيله بعد حل المجلس الوطني الاستشاري في عام ١٩٨٤م ، هو :	العاشر
٨٢	المجلس النيابي الذي استمر يمارس أعماله ونشاطاته السياسية حتى عام ١٩٨٨م ، هو :	العاشر
٨٣	حل المجلس النيابي العاشر ودعي لإجراء انتخابات جديدة في عام :	١٩٨٨م
٨٤	المجلس النيابي الذي شهد مشاركة حزبية واسعة من مختلف الشرائح والأطياف السياسية في الأردن ، هو :	الحادي عشر
٨٥	الانتخابات النيابية التي سمحت لأعضاء الأحزاب السياسية بالترشح للانتخابات ، هي انتخابات عام :	١٩٨٩م
٨٦	المجلس النيابي الذي تم انتخابه عام ١٩٨٩م هو:	الحادي عشر
٨٧	آخر مجلس نيابي في عهد الملك الحسين بن طلال هو :	الثالث عشر المنتخب عام ١٩٩٧م

٨٨	المجلس النيابي الذي تم انتخابه عام ١٩٩٧ هو :	الثالث عشر
٨٩	المجلس النيابي الذي استمر عمله قائماً حتى عام ٢٠٠١ م هو :	الثالث عشر
٩٠	الملك الهاشمي الذي تم في عهده انتخابات المجلس النيابي الرابع عشر هو :	الملك عبدالله الثاني
٩١	العام الذي انتخب فيه المجلس النيابي الرابع عشر هو :	٢٠٠٣ م
٩٢	العام الذي انتخب فيه المجلس النيابي الخامس عشر هو :	٢٠٠٧ م
٩٣	الملك الهاشمي الذي تم في عهده انتخابات المجلس النيابي الخامس عشر ، هو :	الملك عبدالله الثاني
٩٤	العام الذي انتخب فيه المجلس النيابي السابع عشر هو :	٢٠١٣ م
٩٥	أصبح عدد أعضاء مجلس النواب كما جاء في قانون في قانون الانتخاب النيابي الجديد ٢٠١٦ م :	(١٣٠) عضواً من بينهم (١٥) مقعداً للكويتا النسائية
٩٦	العام الذي تشكلت فيه الهيئة المستقلة للانتخاب ، هو :	٢٠١٢ م
٩٧	الحزب الذي شكل أول حكومة أردنية في عام ١٩٢١ م ، هو :	حزب الاستقلال
٩٨	من أهم الأحزاب التي شكلها الأردنيون في عهد الإمارة حزب	حزب الاستقلال / وحزب الشعب الأردني / وحزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني
٩٩	المجلس النيابي الذي انتخب وفقاً للقانون انتخاب معدل أقر في عام ٢٠١٢ م هو :	السابع عشر
١٠٠	نشطت الحياة الحزبية في الأردن :	١٩٤٦ - ١٩٥٧ م
١٠١	الفترة التي استمرت فيها حكومة سليمان النابلسي :	١٩٥٦ - ١٩٥٧ م
١٠٢	الفترة التي شهدت اعلان الأحكام العرفية وإيقاف النشاط الحزبي هي :	١٩٥٧ - ١٩٨٩ م
١٠٣	جمعية خيرية اجتماعية، وليست حزباً سياسياً ، استمر عملها بنشاطها على الرغم من بيانات العمل الحزبي بين عامي ١٩٥٧ - ١٩٨٩ م ، هي :	الإخوان المسلمين

للوحدة الخامسة : السلطات الدستورية

فصل ثاني (٢٠١٩ / ٢٠٢٠ م) (جيل ٢٠٠٢ م)

الأحكام العرفية	مجموعة من القوانين تلجأ إليها الدولة في حالة الأزمات / تعلن فيها حالة الطوارئ حتى تزول الظروف الطارئة / وتُمنح فيها السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة حتى يستتب الأمن والاستقرار في البلاد :	١٠٤
التحول الديمقراطي	تسمى مرحلة العودة إلى الحياة الحزبية منذ عام ١٩٨٩ م بمرحلة :	١٠٥
١٩٨٩ م	عاد النشاط الحزبي في الأردن عام :	١٠٦
١٩٨٩ م	الانتخابات النيابية التي سمحت لأعضاء الأحزاب السياسية بالترشيح للانتخابات التي جرت وشاركت بها مختلف الأطياف الحزبية والسياسية ، كانت في عام :	١٠٧
الميثاق الوطني عام ١٩٩١ م	الإطار الذي يتضمن المبادئ العامة النازمة للعمل السياسي التي تتفق عليها القوى السياسية وفئات المجتمع الأردني المختلفة / وسعى إلى ترسيخ النهج الديمقراطي، وتحقيق التعددية السياسية هو :	١٠٨
قانون الأحزاب	قانون صدر ١٩٩٢ م / تناول تنظيم مختلف أوجه الحياة السياسية والحزبية ، هو :	١٠٩
الحزب	تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية / وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مصطلح يطلق على :	١١٠
١٩٩٢ م	صدر قانون الأحزاب في الاردن عام :	١١١
٥٠٠ عضو	عُدل قانون الأحزاب في عام ٢٠٠٧ م بأن لا يقل عدد المؤسسين للحزب عن :	١١٢
١٥٠ عضو	عُدل قانون الأحزاب في عام ٢٠١٥ م ليصبح عدد المؤسسين للحزب :	١١٣
قومية / وطنية / إيديولوجية	من الاتجاهات السياسية الحزبية في الأردن :	١١٤
العودة للحياة الحزبية منذ عام ١٩٨٩ م	صدور الميثاق الوطني عام ١٩٩١ م / وصدور قانون الأحزاب عام ١٩٩٢ م / وإطلاق الحريات العامة / وتعديل قانون الأحزاب / من أبرز مظاهر :	١١٥
الميثاق الوطني عام ١٩٩١ م	احترام قواعد العمل الديمقراطي في السلوك العام للتنظيمات والأحزاب السياسية / والسماح للأحزاب باستئناف عملها والمشاركة بالانتخابات ، وترخيص أحزاب جديدة / وترسيخ قيم التسامح والموضوعية، واحترام معتقدات الآخرين / وضمان الحريات الأساسية للمواطنين جميعاً بما يكفل التعبير عن حرية الرأي في إطار الدستور وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين والحفاظ على الصفة المدنية والديمقراطية للدولة من المبادئ التي تسعى لتحقيقها :	١١٦

مع تمنياتي لكم بالتوفيق والسداد
أ . حسين المسالمة